هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود ؟ (*)

الطيّب البكّوش (**)

إن طرح مثل هذا السؤال يفترض وجود علاقة أو علاقات بين هذين المفهومين، في حاجة الى الضبط والتحديد حتى تمكن الاجابة عن السؤال بوضوح. لكن ضبط هذه العلاقات لا يتأتى الا اذا ما تم تحديد المفاهيم التي تندرج ضمن شبكة من العلاقات ولاسيما مفهومي الديمقراطية والتنمية.

1 - مفهوم الديمقراطية

هل ننطلق في تحديد مفهوم الديمقراطية من التصور اليوناني القديم ؟ أم من التصور البرجوازي الليبرالي أم من التصور الشعبي الاشتراكي ؟

1 – 1 – إن حدود الديمقراطية اليونانية بحكم الطبيعة الطبقية للمجتمع التي كانت سائدة عند ظهور المفهوم قديما يجعلنا نقف عند الحدود اللغوية الاشتقاقية أو التأثيلية دون تبني المتصور القديم، ذلك أن «حكم الشعب» الذي تعنيه الكلمة المرّكبة لم يكن يهم كافة الشعب كما قد نتصور اليوم وإنما كان قائما على التمييز بين الفئات والمفاضلة بينها.

1 – 2 – أما التصور الليبرالي الحديث، فإن تركيزه على البعد السياسي يكاد يحصر الديمقراطية في التعددية الحزبية والتداول على السلطة عن طريق ممارسة جميع أفراد المجتمع حق الانتخاب. ولئن كان هذا البعد أساسيا، الا أنه يكاد يحصر الديمقراطية في جوانبها الشكلية التي يمكن في بعض الاحيان أن تفرغ «حكم الشعب» من كل محتوى وأن تحول

(*) هذا المقال نص منقح للمحاضرة التي افتتح بها الدكتور الطيب البكوش دورة عنبتاوي الخامسة بالحمامات (تونس) في صائفة 1994.

(**) أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية.

«صاحب السيادة» الى لعبة أو أداة مناورة أو ضحية تلاعب وتوجيه لا يخدم بالضرورة مصالحه.

1 – 3 – أما التصور الشعبي الاشتراكي، فإنه قام على أولوية الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية وعلى اعتبار أن تحقيقها يقتضي الوحدة ونفي التعدد.

1 – 4 – وإن فشل التجارب القائمة على هذا التصور في السنين الاخيرة قد أوقع في الوهم المتمثل في اعتبار النمط الليبيرالي منتصرا، واعتباره اذن الوحيد الممكن. والواقع أن التنافس بين النمطين قد جعل النمط الليبرالي يتفاعل اضطرارا مع الجوانب الايجابية في النمط الاشتراكي فينمي الى حد ما البعد الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية في وقت كان فيه النمط الاشتراكي يبدو المثل الاعلى لحركات التحرر التي وجدت في الانظمة الاشتراكية سندا لها في مقاومة أشكال الاستعمار المباشر وغير المباشر التي مارستها أنظمة ليبيرالية رغم ما في ذلك من مفارقة وتناقض بين المبدأ المرفوع والممارسة في التعامل مع الشعوب المضطهدة.

1 – 5 – هذا التنافس قد لمع صورة الليبيرالية بفضل المكاسب التي تحققت للطبقات العاملة في البلدان الصناعية وإن كانت هذه المكاسب عرضة للانتكاس كلما تأزمت الاوضاع الاقتصادية فيها لسبب أو لاخر. وفي مقابل هذا الانفتاح، لم تسع الانظمة الاشتراكية الى الاستفادة مما في النمط الليبيرالي من إيجابيات ولم تطور نظام الحكم وإنما تميز سلوكها بالانغلاق والدغمائية وقمع أي شكل من أشكال التعدد، فكان ذلك عائقا من عوائق التقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مصدر شرعيتها بل ووجودها ذاته، فكان الارتجاج والاندكاك.

1 – 6 – إن توقف حركية التفاعل والتنافس بعد سقوط الانظمة الاشتراكية ليهدّد بتغليب منطق الليبيرالية الاول الذي يغلّب في الديمقراطية بعدها السياسي الشكلي ويغلّب في عملية التنمية بعد النمو الشكلي وتراكم رأس المال على حساب التوزيع العادل لثمار النمو، وذلك في مستوى الممارسة الفعلية لا في مستوى التنظير ضرورة. الا أن آليات الامم المتحدة و المؤسسات المنبثقة عنها قد واصلت عملها في المستوى التنظيري والمبدئي، من أجل الحد من هذه المخاطر والتنبيه الى مزالقها وذلك بمزيد بلورة المفاهيم التي تركّز على الانسان وسعادته في المقام الاول. ولعل الحركية التي عرفها في السنين الاخيرة مفهوم "التنمية" باعتباره محورا لشبكة من المفاهيم الخاصة، لخير دليل على التوجه الذي يسعى الى تعديل الموازين المختلّة عن طريق النصوص والاليات الاممية.

2 - مفهوم التنمية

2 – 1 – وإن جميع الأسماء – المصادر التي احتفظ بها الاستعمال من المجال المعجمي المتعلق بالتنمية وهي :

– النمو من نما ينمو
– والنماء من نمى ينمي
– والانماء من أنمى يُنمي
– والتنمية من نمّى ينمّي

تـدلّ جميعـــا على الكثـرة والزيـــادة كمّـا وكيفـــا.

ولذلك نلاحظ في الاستعـمال تداخلا بين هذه الصيغ جميـعا رغم أن الأُوليين من المجرد تدلان على الحـال، والاخـريين من المزيـد تـدلان عـلى التعـديـة الارادية. لكننا نلاحـظ اليـوم أكـثـر فأكثـر نزعة نحو التخـصص، فالنماء والانماء يمثـلان زوجا لغويـــا من الرصيد العـام. بينمـا يمثل النمو والتنمـية زوجـا اصطلاحيـا من الرصيـد المختص يقـابلان تباعـا المفهـومين Croissance / Développement وقد تطور المفهومان بشكل جعل الاول يصبح مظهرا محدّدا من الثاني الذي يشمله ويتجاوزه.

2 – 2 – واذا كان **مفهوم النمو** قد استقر مجاله الدلالي وتكرس اصطلاحا وله مؤشره الذي يُضبط بانتظام بالنسبة الى كل بلد، وقد تواضع الجميع عليه فـلا اختلاف فيه، فإن مفهوم التنمية ما زال ضبـابي الحدود ولذلك يحتاج في الاستعمال الى نعت يحـدده . فالتنمية يمكن أن تكون اقتصـادية وهو المفهوم الاول، واجتمـاعية وثقافيـة وحتى سياسيـة. هذا التعدد هو الذي يجعلها توصف عندما تتعلق بجميع ذلك بأنها **شاملة**.

لكن عمومـية هذا النعت قد دفعت الى بلورة مفـهوم جديد هو **التنمية البشرية** للتأكيد على أهمية الانسان ومـحوريته في كل عملية تنميـة بعدما كان البعد الاقـتصادي هو الذي يحتل المحور ويتبادر الى الذهن قبل غيره. وقـد تبلورت جميع هذه الابعاد انطلاقا من بلورة حق جديد من حقوق الانســان العامة وهو **الحق في التنمية** الذي تطورت مفـاهيمه شيـئا فشيـئا خلال السنوات العشـر الاخيـرة وما زال الى اليوم بصـدد التوسع الى مفـاهيم فرعـية خاصـة مثل : الحفاظ على المحيط " والشراكة التعاقدية " و " حماية الاجيال القادمة " الخ.

2 – 3 – وقد أوكل المجلس الاقـتصادي والاجتـماعي منذ سنة 1981 الى فريق خـبراء حكومـيين مهـمة بلـورة الحـق في التنميـة. وهو عمـل تـوج بعد خـمـس سنـوات بمصادقـة الجـمعـيـة العـامة للامم المتـحـدة سنـة 1986 على الاعـلان 41 – 128 المتـعلّق بهـذا الحـق الانسانـــي.

ما يلفت الانتباه هو أن مـجمـوعة العـمل حول الحق في التنمـية في إطار لجنة حـقوق الانسان الاممية تعمل بانتظام من أجل مـزيد تعمـيق هذا المفهوم الحـديث بالتركـيز على درس العوائق المانعة من تكريسه وتقديم المقترحات والتـوصيات المناسبة لذلك. ومن أهم ما صدر عنها تقرير 13 / 12 / 1993 الذي يلخص إشكاليات هذا الحق تلخيصا جيدا.

2 – 4 – ويمكن القـول إن المبـادىء الاساسـيـة التي ينبني عليـهـا هـذا الحق تتلخـص فيـما يلـــي:

– شـمول الحق في التنمـية جـميع حـقوق الانســان الاخـرى باعـتبـارها مظاهـر منه وفـروعا لـــه.

– اعتبار الانسان هو الهدف من التنمية، فهو اذا مشارك ومنفذ ومستفيد رئيسي.

– تطور العلاقات الدولية يجعل مسؤولية التنمية جماعية عالمية.

– التكامل بين البعدين الوطني والدولي في عملية التنمية.

– أهمية التعاون الدولي المتعدّد الاطراف من أجل التنمية.

2 – 5 – لاجل كل ذلك كانت العراقيل القائمة فـي وجه التنمية، وهي عديدة، ذات بعدين أيضا : بعد وطني وبعد دولي.

فمن أبرز العوائق أمام التنمية وطنيا :

التـصور الخـاطىء لدى الحكام لدور الدولة ومـا ينجر عنه من تـركيـز مفـرط للسّلطة السـياسـية والاقـتصـادية يؤول الى تهـميش المجـتـمع وعرقلة بناء مـجـتمع مـدني يضطلع بمسؤوليـاته فيبقـى الباب مفتـوحا لجمـيع أشكال التجاوزات من قـبيل خرق حقـوق الانسان وعرقلة للبناء الـديمقراطي وسوء التـصرف وسوء توزيع ثمـار النمو المرتبط بتصـور خاطىء أيضا لاقتصاد السوق ، هذا فضلا عن إفساد المحيط ونزعة البعض الى الافراط في التسلح بدون موجب. الا أن نقص الموارد في بعض الحالات من شأنه أن يزيد هذه العراقيل تعقدا.

– بيد أن العراقيل ذات البـعد الدولي تزيد الاوضاع استفحـالا من طرف قد يكون أحيانا خفيا لا يبين لاول وهلة. ومن أبرز هذه العراقيل :

– تكاثر النزاعـات العرقيـة وتصاعد القـوميات الضـيقة ومـا يصاحب ذلك من احـتداد مشاعر العنصـرية وبغض الاجانب . وقد يفسر ذلك وجود 40٪ من بلدان الـعالم تضم أكثر من خمس مجموعات عـرقية كبرى يشكو بعضها من التهميش والتـمييز العرقي. لكن الاهم من ذلك هو بلا مـراء :

– اختـلال موازين المبادلات التـجارية على حسـاب البلدان النامـية بشكل آل الى تحول سلطة التحكم في الـثروات الوطنية الى مراكـز قوى توجد في البلدان الغنـية المستفـيدة من هذا الاختلال. فليس غريبا بعد ذلك أن تكون مداخيل خمس سكان المعمورة الاغنى تعادل اليوم زهاء ستين مـرة مداخيل الخمس الافـقر، وهي نسبة مـا انفكت تتزايد باطراد.فقـد كانت سنة 1960 تساوي ثـلاثين مرة. فتـضاعـفت خلال ثلاثة عـقود. ويكفي أن نقـارن بين هذين الخمُسين في المجالات الاقتصادية التالية التي تقاس بالنسبة المئوية العالمية لنلمس عمق الفوارق :

– الناتج الوطني الخام :	84,7	1,4
– التجارة العالمية :	84,2	0,9
– الادخار الداخلي :	85,5	0,7
– الاستثمار الداخلي :	85	0,9

ومن نتائج ذلك أن أكـثر من ربع سكان العالم النـامي يعيشون في الخـصاصة والفـقر المدقع ويفتقرون الى أدنى مقـومات الحياة الكريمة كالماء الصالح للشراب والتجهـيزات الصحية الأولية وغيرها.

ويكفي أن نقيم مـقارنة بين الشمال والجنـوب من خلال بعض الامثلة لنتبين فـداحة هذا الإختلال المتزايد.

فسكان الشمال يعُدّون خُمس سكان المعمورة لكنهم ينفردون بأربعة أخماس الدخل العالمي ويستهلكون 70 في المائـة من الطاقة و 75 في المائة من المعادن و 85 في المائة من الاخشاب.

أما سكان الجنوب الذين يقتاتون بما تبقى من الفتات، فإن أرقاما أخرى تدل على تدهور أوضاعهم :

180 مليون طفل يشكون من سوء التغذية، ومليار ونصف ليسوا من الفقراء فحسب بل من المساكين ، ومليارات ليس لديهم أجهزة نظافة وأكثر من مليار لا يعرفون القراءة والكتابة.

وإن ما يحز في النفس أن هذه النسب المفجعة في تصاعد لا في تنازل.

ومن العراقيل الناتجة عن هذه الاوضاع تزايد حجم المديونية. فالدين الخارجي للبلدان النامية قد تضاعف 15 مرّة في العقدين الاخيرين :

1970 : 100 مليار دولار

1980 : 650 مليار دولار

1990 : 1500 مليار دولار

وإن تضافر العوامل الداخلية والخارجية هو الذي يفسّر تعثر التنمية في بلدان الجنوب وما ينجر عن ذلك من تقلص للقدرة الشرائية.

– ويجب لفت الانتباه الى الفرق بين مقارنة الشمال ككل بالجنوب ككل. والمقارنة بين الجزء الأغنى والجزء الافقر في المطلق، وذلك حتى لا يظن أن جميع سكان الشمال محظوظون وأن جميع سكان الجنوب محرومون. وإن بعض الارقام لتكفي للتدليل على استفحال الفوارق بين الاغنياء والفقراء نتيجة سوء فهم لاقتصاد السوق وسوء تطبيق لآلياته وطنيا ودوليا.

– فثلاثة أرباع سكان الارض لا يشعرون بالامن الاقتصادي نتيجة البطالة أو العمل الموسمي أو عدم الاستقرار في الشغل، وهم يتوزعون على النحو التالي :

الثلث من سكان البلاد النامية والسدس من سكان بلدان الشمال.

ومن أبرز مظاهر البؤس في دول الشمال، فضلا عن الجنوب، تكاثر عدد الذين لا مأوى لهم في كبريات المدن، ناهيك أن عددهم بلغ في لندن 400 ألف وفي نيويورك ربع مليون نسمة.

وقد يتبادر الى الذهن ان من أسباب البؤس نقص الموارد العالمية. ولكن الواقع يفند هذا الظن، فكمية الاغذية التي ينتجها العالم بأسره كافية وزيادة لاشباع الحد الادنى الضروري وهو 2300 حريرة مع فائض بمائتين.

فاستفحال ظاهرة سوء التغذية في مناطق عدة من العالم مردها اذن سوء التوزيع ونقص الامكانيات المحلية وضعف التضامن الدولي وغياب العدالة في المعاملات الدولية.

– وإن هذا الإختلال في التوازن الدولي نجد صداه أيضا في التوازن العربي، فالتفاوت في معدل الدخل بين الارفع والادنى على صعيد الدول العربية يبلغ نسبة 100 وهي أرفع من نسبة التفاوت العالمية.

2 – 6 – وإنطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية ووعيا بخطورتها على الامن والسلم في العالم، عكف الخبراء على ضبط **مؤشر للتنمية البشرية** لا يكتفي بمؤشرات النمو الاقتصادي بل يتجاوزها الى تقييم الاوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية أي الممارسة الديمقراطية ومدى احترام حقوق الانسان الاساسية.

وإن تطبيق هذا المؤشـر الجديد الذي ما زال بصـدد التحسين والصقل من عـام الى آخر، يمكّن اذا قورن بالناتج الوطني، من تقـييم جودة التوزيع ومدى اسـتفادة المجمـوعة الوطنية من ثمار النمو الاقتصادي.

فإذا كان الفارق بين رتبة البلد المعني من حيث المعدل الفردي للناتج الوطني الخام ورتبته من حيث مؤشـر التنمية إيجابيـا دلّ ذلك على مجهود إيجابي نسـبي في سبيل التنميـة البشرية وحسن توزيع الثروة والعكس بالعكس.

فإذا أخـذنا مثالا مـن البلدان الصناعية لاحـظنا أن كندا رتبتهـا الاولى من حيث مـؤشر التنميـة البشرية رغم أن رتبـتها = 11 من حيث الناتج الوطـني الخام الفردي، فالفـارق إيجابي بعشرة. واذا أخـذنا مثالا من البلاد الـنامية مثل الصين لاحظنا أن هذا الفـارق الايجابي يبلغ 49 (143 – 94) بينما يبلغ الفارق في الغابون مثلا نسبة سلبية مرتفعة (42 – 114 = 72–).

أما اذا أخذنا الاقطار العربية، فإننا نلاحظ أن 4 / 3 منهـا الفارق فيها بين الرتبتين سلبي يبلغ أقصاه في بعض مناطق الخليج :

عمان (38 – 92 = 54 –) والامارات (10 – 62 = 52 –).

3 - العلاقة بين الديمقراطية والتنميـة

بعد أن نظرنا في مفـهوم الديمقراطية وفي مفهـوم التنمية وتطوره، يمكننا الان أن ننظر في العلاقة بينهما لنتبين حدود هذه العلاقة من جانبين:

3 – 1 – فمن حيث المجال المفهومي لكل من الديمقـراطية والتنمية يمكن أن يقترنا بنفس النعوت المحددة للمجال :

ديمقراطية / تنمية + سياسية
ديمقراطية / تنمية + اقتصادية
ديمقراطية / تنمية + اجتماعية
ديمقراطية / تنمية + ثقافية
إلـخ.

فهذا الاشتراك في أهم المجالات لا يعني أننا إزاء متـرادفين يمكن استبدال أحدهما بالآخر دون أن يتغير المـدلول وإنما يعني أن ثمة تكاملا وعلاقة جدليـة بينهما يجعلانهمـا يتلازمان في الغالب ولا يتنافـيان خصـوصا منذ أن أصبح ثمـة مؤشر للتنمـية البشـرية يأخذ في الحسـبان التنميـة الديمقراطية وواقع حـقوق الانسان، وإن إضافـة لفظ التنمية الى لفظ الديمقـراطية تدل على أن المفهـومين متميزان رغم اتسـاع رقعة المجالات المشـتركة وأن تطورهما يسـير في اتجاه شمول التنمية للديمـقراطية باعتبارها ركيزة من ركائز التنمـية الى حدّ أنه في الامكان القول إنه **لاديمقراطية بدون تنمية ولا تنمية بدون ديمقراطية.**

لكن في مقابل ذلك لا يوجد نفس التوازي بالضرورة بين الديمقراطية والنمو أو بين النمو والتنمية.

فبالامكان تحقيق نمو ملحوظ بدون ديمقراطية كما يمكن توفر الاليات الديمقراطية دون تحقيق النمو. ويمكن أن يرتفع مؤشر النمو دون أن يرتفع بنفس الدرجة مؤشر التنمية كما حدث في جل مناطق العالم خلال الثمانينات حيث سجل تحسن في نسب النمو دون أن يمنع ذلك اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة سوء التوزيع أو سوء التصرف بما في ذلك صرف الفوائض في التسلح على حساب التنمية مثل التعليم والصحة وغيرها من مظاهر تحسن نوعية العيش، لكن هذه الحدود التي يمكن أن تفصل بين النمو من جهة والديمقراطية والتنمية من جهة أخرى، بالامكان إزالتها بحسن التصرف وجعل فوائض النمو في خدمة المجموعة وذلك باعتبار الانسان وسعادته الهدف الرئيسي.

ويجب أن نسجل أن ثمة من ينظر الى التنمية بشيء من الاحتراز ولا سيما من ذوي النزعة الاقتصادوية الذين يعتبرون التنمية عرقلة للنمو لانهم لا يرون في التنمية الا عملية توزيع آلية تحدّ من فرص خلق الثروة الذي يجب أن يسبق التفكير في توزيعها. من هنا جاء منحهم الاولوية المطلقة للنمو خصوصا أنهم لا يرون في التنمية الا عملية توزيع آلي وكأنما يغيب عنهم ما في التنمية من تطوير للقدرات البشرية التي تساهم بدورها الى حد بعيد في خلق الثروة وتحسين الانتاج.

فتحقيق النمو وارتفاع مداخيل الدولة لا يحقق التنمية، أو لا يرفع من مؤشرها توازيا الا بتوفر الارادة السياسية والكفاءة القيادية واعتبار الانسان محور السياسة والمواطن مصدر الشرعية.

على هذا الاساس، يمكن للنمو وارتفاع الدخل أن يكون عامل تنمية بشرية بتوفير الادوات المادية لتحقيقها. عند ذلك فحسب تزول الحدود بين النمو من جهة والديمقراطية والتنمية من جهة ثانية.

3 – 2 – أما الجانب الثاني للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، فيتعلق بالعالمية. فقد رأينا أن تشابك العلاقات الدولية قد جعل الحديث عن التنمية في الحدود الوطنية وحدها منقوصا جدا ولابد من طرح الموضوع وتناوله من حيث بعده الدولي كذلك لتكتمل عناصر الصورة.

فالدول الصناعية الكبرى ذاتها رغم غناها وقوتها، أصبحت تشعر بأن تلك القوة لم تعد كافية في عالم تتشابك فيه العلاقات والمصالح بشكل لم يسبق له مثيل. لذلك أخذت تنزع الى التوسع عن طريق التكتل وإنشاء التجمعات. وقد تقدمت في ذلك أوروبا الغربية أشواطا خلال ربع قرن، وتوجد اليوم أشكال أخرى في أمريكا الشمالية وفي شرق آسيا على الاقل في المستوى التجاري. وفي مقابل ذلك لا نجد شيئا يذكر في مستوى العالم النامي. فحتى ما تم التوصل اليه في بعض المناطق مثل المنطقة العربية قد بقي حبرا على ورق ولم ينجز منه شيء رغم مرور عشرات السنين على بعض القرارات. بل يمكن القول ان عوامل الفرقة والتباعد والتشتت قد استفحلت بشكل خطير بعد اتفاقية كامب دايفد ثم بالخصوص بعد كارثة الخليج وما من شك في أن هذا الوضع يمثل عرقلة كبرى في وجه تنمية المنطقة التي يمكن اعتبارها نموذجا للعالم النامي إيجابا وسلبا معا.

فليس غريبا إذن أن نرى التوازن الدولي يتزايد إختلاله لصالح الأقوى والأوسع على حساب الأضعف والأصغر أي لصالح المجمّعة صفوفهم على حساب المفرّقة صفوفهم . لكن اذا كان ثمة وعي **بعالمية التنمية** التي تفترض نظاما اقتصاديا مغايرا للنظام الحالي وأكثر عدلا، فإن الوعي **بعالمية الديمقراطية** ليس حاصلا بعد لان الديمقراطية لا ينظر إليها الا في حدود البلد الواحد من جهة ولان التقدم فيها أكثر بطءا اذ هي نتاج عملية تربية متواصلة منذ الصغر في البيت والمدرسة والمجتمع.

ففي المستوى الوطني، مازال بعض الحكام يظنون أنهم حققوا الديمقراطية لشعوبهم بمجرد إجراء انتخابات صورية وتركيز مؤسسات دستورية شكلية، وقبول وجود معارضة رسمية ليكتمل ديكور الديمقراطية.بينما يتواصل دوس حقوق الانسان بمختلف الاشكال في جل الدول ولا سيما دول الجنوب.

ولعل الإشكال يتمثل في نسبية الديمقراطية حيثما تكون، وهذا التفاوت النسبي لا يمكن قيسه بمؤشر مرقم دقيق وإنما يمكن الاحساس به جمليا بالايجاب أو بالسلب مهما كانت النسبة وذلك من خلال مقاييس موضوعية عامة من أبرزها :

– تعدد السلط واستقلالها عن السلطة الحاكمة.

– توفر سلطة مضادة في المجتمع قادرة على تعديل الكفة تجاه الحكم وقادرة على تغييره وتحقيق التداول بالانتخاب الحر.

– أهمية النسيج الجمعياتي الفاعل الذي يمثل العمود الفقري للمجتمع المدني.

إن المجتمع القادر على إفراز المؤسسات اللازمة لذلك هو الذي يستطيع أن يوظف السياسة لتحقيق التنمية وخدمة المجتمع بأسره. وإن نظام الحكم الذي يعرقل مسار المجتمع في هذا الاتجاه يعمل على تهميش المجتمع وعزل نفسه عنه ثم تهميش نفسه عالميا.

أما في المستوى الدولي فإن الانظمة التي ترفع شعار الديمقراطية وتنتسب إليها وتلقي فيها الدروس على رؤوس الملأ، ترفع شعار **عالمية الديمقراطية وحقوق الانسان** ولكنها في الان نفسه ترفض **تدويل الديمقراطية**، وتعمل على حصرها في الحدود الوطنية، مقدمة بذلك الدليل على غياب الديمقراطية دوليا مما يشجع على تغييبها وطنيا. فمثلما رأينا أن النظام الاقتصادي العالمي السائد نظام جائر، فإن النظام السياسي العالمي السائد هو كذلك نظام جائر، يتميز بغياب الديمقراطية ويكفي التذكير بأهم مظاهرالإختلال البارزة في ذلك للعيان.

– تركيبة مجلس الامن في حد ذاتها حيث تتحكم خمس دول منحت نفسها بالقوة امتيازي العضوية الدائمة وحق النقض،

– تفاقم دور هذا المجلس على حساب الجمعية العامة منذ انتهاء الحرب الباردة حتى أصبح منذ أزمة الخليج يقرر الحرب والتدخل حيث ما شاء، متى شاء وبالصيغة التي يشاء.

– التكامل بين الدور السياسي لاعضاء مجلس الامن الفاعلين والدور الاقتصادي لمجموعة السبعة التي تتحكم في السياسة الاقتصادية العالمية.

هذا الوضع الدولي وضع لا ديمقراطي على جميع الاصعدة ولا يمكن أن يساعد على نشر الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان بصفة فعلية ناجعة تتجاوز مجرد الشعار وإعلان

النوايا لانه قائم على مفارقة واضحة وتناقض صارخ ولانه يعرقل جهود التنمية التي بدونها يصعب تحقيق التنمية الديمقراطية بمعزل عن مظاهر التنمية الاخرى.

– وإن ما يخشى اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، هو أن **تدويل الاقتصاد لا يؤول الى تدويل الديمقراطية وإنما يؤول الى تدويل الفقر** وغياب الأمن بمفهومه الشامل.

هذا التوجه هو الذي يفسر سلوك المجموعة الدولية التي لا تحرك ساكنا للوقاية من هذه المخاطر ولا تتحرك بتثاقل الا اذا حلّت الكوارث الكبرى واذا ما أصبح السكوت عنها لا يطاق كما حدث في الصومال ورواندا مثلا.

وفي هذا الصدد، تذكر بعض التقارير أن المقدار الذي صرفته منظمة الأمم المتحدة في الصومال سنة 93 وهو أكثر من ملياري دولار، لو تم صرفه بصفة وقائية في التنمية قبل سنوات لما حدثت الكارثة.

والخلاصة أنه كلما وضعت للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود كان ذلك حدا منهما معا سواء تعلق الامر بالمستوى الوطني أو بالمستوى الدولي.

وإن التوازي بين المفهومين يقتضي منا توسيع مفهومنا للديمقراطية بتدويله مثلما فرض علينا النظام الاقتصادي العالمي الحالي **تدويل التنمية** بشكل لم يعد أحد قادرا على إنكاره.

وإن طبيعة هذه العلاقات المعقدة لتجعل مهام المناضلين من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البلدان النامية بالخصوص وفي الوطن العربي بصفة أخص معقدة جدا كذلك لانها تقتضي العمل في ذات الوقت :

– وطنيا من أجل كسب الرهان الديمقراطي والتنمية.

– قوميا من أجل تحقيق حد أدنى من التنسيق والتكامل الضروريين.

– عالميا من أجل حل التناقض بين إقرار عالمية المبادئ وعدم تدويل الممارسة.

واذا كانت بعض المؤتمرات الدولية الهامة مثل :

– الدورة الثامنة للمؤتمر الاممي حول التجارة والتنمية الذي أسفر عن التزام قرطاجنة سنة 1992 .

– المؤتمر الأممي حول المحيط والتنمية المنعقد سنة 1992 بريوديجانيرو

– والمؤتمر الدولي الثاني لحقوق الانسان المنعقد في جوان 1993 بفيينا.

– والمؤتمر العالمي حول السكان والتنمية (القاهرة 5 – 13 / 9 / 94)

– والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 11 – 12 / 3 / 95)

– والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة (الصين 4 – 15 / 9 / 1995)

قد سعت الى تأكيد عالمية المبادئ المذكورة ومزيد بلورتها ونشر الوعي بها، فإن دعمها وتكريسها وتنميتها تتطلب تكثيف الجهود بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية والاقليمية والمحلية من أجل تجسيم المبادئ المعلنة والبدء في تنفيذها بصفة جادة حتى يتحول الحق في التنمية من الحلم الى الواقع الملموس.